المجلس العربي للطفولة والتنمية
Arab Council for Childhood and Development

ARAB GULF PROGRAMME FOR DEVELOPMENT - AGFUND
برنامج الخليج العربي للتنمية - أجفند

مكتب أ.د / نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث
صادر
مرفقات
التاريخ

القاهرة في : ٢٠١٨/٥/٧
صادر رقم: ١٦٨ /٢٠١٨

الاستاذ الدكتور/ أحمد محمد بيومي

رئيس جامعة مدينة السادات

يهدى المجلس العربي للطفولة والتنمية أطيب تحياته إلى سيادتكم وإلى جامعتكم الموقرة.

وبالإشارة إلى رسالتنا رقم ٢٠١٧/٣٦٣ بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٦، بشأن تعميم الإعلان عن "جائزة الملك عبد العزيز للبحوث العملية في قضايا الطفولة والتنمية في الوطن العربي".وهي جائزة موجهة لكافة الباحثين المهتمين بقضايا الطفولة، نود أن ندعو الباحثين الراغبين في التقدم للجائزة إلى تسجيل عنوان البحث عبر البريد الالكتروني prize@arabccd.org، علمًا بأن موضوع **الدورة الأولى للجائزة هو "التنشئة على المواطنة"** بمحاورها المختلفة كما هو مبين في المرفقات.

وبناء على طلب العديد من الباحثين بالدول العربية بمد فترة تسليم البحوث، فقد قررت إدارة الجائزة مد الموعد إلى ٣٠ أغسطس ٢٠١٨.

والمجلس العربي إذ يقدر جهودكم العظيمة في جامعتكم الموقرة، يتطلع إلى دعمكم الكريم بتعميم الإعلان عن الجائزة بين الجهات البحثية ذات الصلة بجامعتكم الموقرة حتى يتحقق توسيع قاعدة المشاركة وتحقيق الأهداف المرجوة من الجائزة في إثراء البحث العلمي حول قضايا وطننا العربي.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

مرفقات :

- مطوية عن الجائزة
- دليل الدورة الاولى للجائزة
- النظام الاساسي للجائزة
- الاعلان عن الجائزة
- مطوية عن المجلس

مع خالص تحياتي وتقديري

د. حسن البيلاوي
الأمين العام

جائزة الملك عبد العزيز للبحوث العلمية في قضايا الطفولة والتنمية

إثراء البحث العلمي من أجل حياة أفضل للإنسان في الوطن العربي

أ.د/ نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث
للتكرم بالاحاطة واتخاذ اللازم
مع تحياتي
٢٠١٨/٥/٢٠

المجلس العربي للطفولة والتنمية
Arab Council for Childhood and Development

تقاطع شارعي مكرم عبيد و عبد الرزاق السنهوري
ص.ب : ٧٥٣٧ الحي الثامن – مدينة نصر
القاهرة ١١٧٦٢– مصر
هاتف : ٣/٢/١/٢٦٧١٢٠٥٠ (٢٠٢+)
فاكس : ٢٦٧١٢٠٥٩ (٢٠٢+)

Intersection of Makram Ebeid &
Abdel Razzak Al Sanhoury Streets,
P.O. Box: 7537, 8th District.
Nasr City, Cairo 11762, Egypt.
Tel.: (+202) 26712050/1/2/3
Fax:(+202) 26712059
Web: www.arabccd.org
E-mail:accd@arabccd.org

برعاية صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز
رئيس المجلس العربي للطفولة والتنمية

تم فتح باب التقدم للدورة الأولى للجائزة (٢٠١٧ - ٢٠١٨) تحت عنوان:

"البيئة الآمنة للطفولة"

يتعين المبادرات إلى إرسال عنوان البحث المقترح إلى البريد الإلكتروني
للجائزة prize@arabcouncil.org

الموعد النهائي لاستلام البحوث: ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٨

لمزيد من المعلومات

www.arabcouncil.org ©arabcouncil

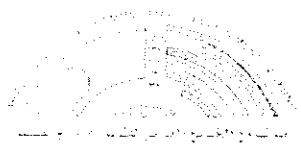

المجلس العربي للطفولة والتنمية منظمة عربية غير حكومية ذات شخصية اعتبارية تعمل في مجال الطفولة. وقد جاء تأسيس المجلس عام ١٩٨٧ بمبادرة من صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز رئيس المجلس؛ بناء على التوصية الصادرة من مؤتمر الطفولة والتنمية بتونس عام ١٩٨٦، الذي عقد تحت رعاية جامعة الدول العربية. ويتخذ المجلس من مدينة القاهرة مقراً له، وتنظم علاقته بدولة المقر اتفاقية خاصة تحدد شخصيته ووضعه القانوني.

الرؤية

يتطلع المجلس إلى أن يكون منظمة رائدة في مجال حقوق الطفل في الوطن العربي، ومرجعية للمؤسسات والأفراد والأسر؛ لإعداد طفل عربي قادر على المشاركة في تنمية مجتمعه، والتعامل مع المتغيرات العالمية المتسارعة.

الرسالة

يعمل المجلس على تهيئة بيئة عربية داعمة لحقوق الطفل في التنمية والحماية والمشاركة والدمج، في إطار الأسرة والمجتمع من خلال التعاون والشراكة الفاعلة مع المؤسسات الأهلية، والحكومية، والإقليمية والدولية؛ حتى يشب الطفل قادراً على المشاركة والتفاعل الايجابي مع الحياة، متفهماً لغيره، ومحباً لوطنه.

أهداف المجلس العربي

يهدف المجلس إلى تشجيع الأفكار والدراسات والمشاريع والتشريعات والسياسات الهادفة إلى تفعيل حقوق الطفل وتبنيها وتنميتها، ودمجها ضمن خطط التنمية ومشاريعها، وذلك من خلال:

١- توفير البيانات والمعلومات، وتنمية المعرفة المتخصصة في قضايا حقوق الطفل العربي، وتبادلها مع المراكز البحثية والمؤسسات المعنية بهذا الشأن.

٢- توعية الرأي العام العربي وتعبئته؛ لدعم حقوق الطفل بالتعاون والتنسيق مع وسائل الإعلام وغيرها من المؤسسات التنموية.

٣ - بناء شراكات وشبكات فاعلة مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية؛ لإيجاد مناصرين وكيانات منظمة وتبني تشريعات وسياسات داعمة لحقوق الطفل.

٤- توفير الدعم الفني وبناء قدرات العاملين في مجال الطفولة من المؤسسات الحكومية، والأهلية والإعلاميين والأسر، وصانعي القرارات والسياسات والتشريعات.

مجالات العمل

يركز المجلس في أنشطته لحقوق الطفل على مجالات:

١- التنمية

تنمية شاملة للطفل معرفياً ووجدانياً وبدنياً وترفيهياً وثقافياً، والاهتمام بالمواهب والإبداع في الفنون والعلوم والآداب.

٢ - الحماية

حماية الطفل من العنف والإساءة والاستغلال وسوء المعاملة.

٣ - المشاركة

مشاركة الطفل في كل ما يتصل به، ويؤثر في حياته، والتعبير عن آرائه بحرية وتمكن.

٤ - الدمج

دمج الأطفال ذوي الإعاقة والظروف الصعبة دمجاً كاملاً، وتنمية قدراتهم، في التعليم ونواحي الحياة كافة.

جائزة الملك عبد العزيز للبحوث العلمية في قضايا الطفولة والتنمية في الوطن العربي

الدورة الأولى (٢٠١٧ - ٢٠١٨)

التنشئة على المواطنة

المجلس العربي للطفولة والتنمية

إثراء البحث العلمي من أجل حياة أفضل للإنسان في الوطن العربي

جائزة الملك عبد العزيز للبحوث العلمية
في قضايا الطفولة والتنمية في الوطن العربي

الدورة الأولى (٢٠١٧ - ٢٠١٨)

التنشئة على المواطنة

المجلس العربي للطفولة والتنمية

إثراء البحث العلمي من أجل حياة أفضل للإنسان في الوطن العربي

الملك عبد العزيز آل سعود

الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود

بمبادرة من صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز رئيس المجلس العربي للطفولة والتنمية، ومن منطلق اهتمام سموه بقضايا الطفولة والتنشئة والمواطنة باعتبارها قضايا ذات أولوية لتنشئة الطفل في البلدان العربية بغرض تكوين إطار فكري إسترشادي لتنمية الأطفال في المجتمعات العربية، يقوم المجلس العربي للطفولة والتنمية بإنشاء جائزة في مجال البحث الاجتماعي والتربوي لتقديم دراسات وبحوث علمية حول قضايا الطفولة والتنمية ودعم حق الطفل في المشاركة والحماية.

اختار سمو الأمير طلال بن عبد العزيز إطلاق الجائزة باسم الملك عبد العزيز اعتزازاً بدور الوالد المؤسِّس وتقديراً لجهوده الداعمة في مجال تنمية الإنسان في الوطن العربي.

موضوع الدورة الأولى (التنشئة على المواطنة):

تم اختيار قضية «التنشئة على المواطنة» لتكون موضوع الدورة الأولى للجائزة (٢٠١٧ – ٢٠١٨)، انطلاقاً من اهتمام المجلس العربي للطفولة والتنمية بقضايا الطفولة والتنشئة والمواطنة باعتبارها قضايا ذات أولوية لتنشئة الطفل في البلدان العربية والخبرة المتراكمة لدى المجلس في هذا المجال والتي تبلورت في مبادرة المجلس بتقديم نموذج جديد لتنشئة الطفل العربي «تربية الأمل» يقوم على نهج حقوقي ويهدف إلى تنمية الأمل من خلال تعزيز وعي الطفل وإيقاظ ذاته وإطلاق طاقاته وبناء قدراته يرتكز على مبادئ الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية، بما يحقق المواطنة الإيجابية للانطلاق نحو تأسيس مجتمع المعرفة.

تأتي هذه الجائزة اتساقاً مع التوجه الإستراتيجي للمجلس الذي يستهدف وضع نموذج جديد لتنشئة الطفل العربي، وتأكيداً للدور المحفز له بوصفه بيتاً للخبرة، ومصدراً للمعلومات والمعارف المتخصصة، وداعماً لسياسات وطنية تكفل حقوق الطفل وحمايته في كل البلدان العربية، وهي جزء من مشروع رئيسي للمجلس حول التنشئة على المواطنة يستمر تنفيذه حتى عام ٢٠٢٠.

مفهوم المواطنة:

- يشار إلى المواطنة باعتبارها ظاهرة اجتماعية نمائية ذات طابع ارتقائي، برزت على مدى عدة قرون من الزمن، فالجوانب والأبعاد المدنية للمواطنة التي برزت على السطح في إنجلترا خلال القرن الثامن عشر زودت المواطنين بالحقوق الفردية مثل حرية التعبير عن الرأي، وحق الملكية، والعدالة والمساواة أمام القانون.
- أما البعد السياسي للمواطنة الذي برز للمرة الأولى خلال القرن التاسع عشر فكان في منح المواطنين كافة الفرص والإمكانيات اللازمة لممارسة السلطة السياسية المتاحة لهم، من خلال المشاركة في العملية السياسية في المجتمع.
- وأما البعد الاجتماعي للمواطنة الذي ظهر للمرة الأولى خلال القرن العشرين فيزود المواطنين بالخدمات الصحية والتعليمية كافة، وخدمات الرفاهية اللازمة لهم للمشاركة بشكل كامل في مجتمعاتهم الثقافية، فضلاً عن المشاركة في ثقافاتهم المدنية الوطنية. (للمزيد من المعلومات برجاء زيارة الموقع الإلكتروني للجائزة).

التنشئة والمواطنة:

تشير نتائج بعض الدراسات إلى أن إحدى أهم المشكلات التي تواجه المجتمعات العربية تتمثل في بناء المواطنة بمفهومها المعاصر القائم على حقوق الإنسان، مما يتطلب إلقاء الضوء على دور النسق التعليمي في مجال إكساب قيم المواطنة من هذا المنظور، أو ما يطلق عليه «التنشئة السياسية الاجتماعية» التي تعتبر أهم وسائل بناء المواطنة وإنجاح عملية التحول الديمقراطي؛ لذلك أضحت التربية على المواطنة والسلوك المدني غير ذات هدف تربوي فحسب، بل هي خيار وطني إستراتيجي يندرج في صيرورة بناء المجتمع الديمقراطي الحداثي، المرتكز على ترسيخ مبادئ الحوكمة الجيدة

والضامن للحقوق والواجبات من خلال الحث على المشاركة والمساهمة في تدبير الشأن العام. (للمزيد من المعلومات برجاء زيارة الموقع الإلكتروني للجائزة).

مبررات الجائزة :

- افتقار الخطط التربوية والتعليمية إلى قواعد منهجية ثابتة، التي من شأنها تطبيق مناهج وطنية تخدم مجمل المرامي والمستهدفات الوطنية، والحفاظ على الهوية الوطنية، والحرص على امتلاك الأطفال أدوات المستقبل من خلال تعزيز مهارات البحث والنقد والتحليل لديهم، لحفظ التوازن في شخصيتهم.
- الاعتماد على التلقين والحفظ بوصفها أدواتٍ وطرقاً تعليمية تقليدية كرَّست الأفكار الظلامية لدى المتعلمين؛ لذلك توجد ضرورة ملحة للانتقال إلى بيئة تعتمد على طرق تعليمية حديثة تتمحور حول المتعلم من خلال تشجيع التعلم الذاتي لدى الأطفال، وتحفيز التفكير، وتشجيع المناقشة، وتبادل الآراء والأفكار، وتنمية القدرات الإبداعية، والبحث عن المعلومات، وتحويل القاعة الدراسية إلى ورشة نقاش للتحاور وتبادل الأفكار والمعلومات من أجل توسيع قدرات الأطفال وزيادة فرص مشاركتهم.
- القصور في تفعيل سياسات الحماية الاجتماعية والاقتصادية لتضييق التفاوت الكبير بين الفئات الاجتماعية المختلفة وبين الريف والحضر داخل الدولة الواحدة، وبين كل دولة وأخرى.
- الحاجة إلى إثراء البحث العلمي في مجال تنمية الطفولة لتحقيق المشاركة في التنمية المجتمعية بما يحقق توفير الحماية الاجتماعية وحماية حقوق الطفل في الوطن العربي من خلال تشجيع الباحثين المبدعين وتحفيزهم على العطاء في المجال البحثي المرتبط بقضايا الطفولة والتنمية.

أهداف الجائزة :

- تعميق ثقافة حقوق الطفل من خلال إثراء البحث العلمي في مجالات الطفولة بما يخدم قضايا تنمية المجتمعات العربية ومواجهة التحديات.
- دعم وتحفيز الباحثين المنشغلين بقضايا الطفولة في البلدان العربية.
- تعظيم الحوار المجتمعي حول القضايا ذات الأهمية بالطفل وتنشئته من خلال البحوث المقدمة.

البحوث المستهدفة :

تستهدف هذه الجائزة جميع البحوث (نظرية كانت أو ميدانية أو مسحية) التي تتميز بالأصالة العلمية، والتي يمكن أن تفيد العاملين في مجالات الطفولة والتنمية في البلدان العربية، من خلال الرؤى والنتائج والتوصيات والممارسات التي يمكن أن توفرها هذه البحوث مما يعمل على تعميق ثقافة حقوق الطفل لدى المواطنين والمؤسسات.

شروط التقدم للجائزة

١. تُمنح الجائزة للأفراد من مواطني البلدان العربية وليس للمؤسسات.
٢. للباحث/الباحثين التقدم ببحث واحد فقط في الدورة ذاتها.
٣. لا تُمنح الجائزة في دورتين متتاليتين لنفس الباحث/الباحثين.
٤. البحث وأفكاره ومحتواه مسئولية الباحث/الباحثين.

٥. لا تلتزم إدارة الجائزة بإعادة البحث سواء فاز أو لم يفز.

٦. لا يُنظر في البحوث التي ترد بعد الموعد النهائي لتسليم البحث.

٧. لا يحق للباحث/ الباحثين الاعتراض على نتائج التحكيم.

٨. أن يتبع الباحث/الباحثين قواعد الكتابة العلمية والتوثيق.

٩. أن يلتزم البحث بالمنهجية العلمية.

١٠. ألا يكون البحث المقدم مستلاً بصورة مباشرة أو غير مباشرة من رسالة علمية.

١١. ألا يكون البحث قد حاز على جائزة أو درجة علمية أخرى.

١٢. ألا يكون البحث قد سبق نشره.

١٣. ألا يقل البحث عن (٧٥٠٠) كلمة.

١٤. أن يتضمن البحث توصيات تحقق الاستفادة العلمية والعملية.

١٥. يجوز للمجلس أن ينشر أيّاً من البحوث المقدمة سواء فازت أو لم تفز، وفي هذه الحالة يلتزم الباحث بقواعد النشر.

١٦. يمكن أن تحجب الجائزة حجباً جزئياً أو كلياً، لعدم توافر المعايير العلمية في البحوث المقدمة للجائزة.

١٧. يدرج اسم الباحث/ الباحثين وعنوان البحث في صفحة الغلاف ولا يُدرج في متن البحث بأي شكل من الأشكال لضمان سرية التحكيم.

١٨. يدرج عنوان البحث في الصفحة الأولى من البحث بالإضافة إلى صفحة الغلاف التي تحمل اسم الباحث/ الباحثين.

قيمة الجوائز

الجائزة	القيمة
الجائزة الأولى	ستة آلاف دولار أمريكي
الجائزة الثانية	خمسة آلاف دولار أمريكي
الجائزة الثالثة	أربعة آلاف دولار أمريكي
الجائزة الرابعة	ثلاثة آلاف دولار أمريكي
الجائزة الخامسة	ألفا دولار أمريكي

تنشر بعض البحوث المتميزة التالية في الدرجة للبحوث الفائزة بالجوائز الخمس في مطبوعات المجلس مقابل مكافأة مالية قدرها خمسمائة دولار أمريكي لكل بحث.

سحب الجائزة

تُسحب الجائزة من الفائز وعليه رد قيمة الجائزة إذا تبين لاحقاً:

١. أن البحث الفائز مستلّ من رسالة علمية أو ليس من عمل الباحث.

٢. أن الباحث قد تسلم عن البحث جائزة سابقة.

٣. أنه قد سبق نشر البحث في أيٍّ من وسائل النشر الورقية أو الالكترونية.

آلية التحكيم

١. يتم اختيار المحكمين في كل دورة من قبل اللجنة العلمية من المتخصصين في موضوعات الجائزة من ذوي الخبرة، والكفاءة، ويتم تكليفهم من قبل أمين عام الجائزة.

٢. لا يجوز لأي من المشاركين في إدارة الجائزة ولجانها التقدم للجائزة أو القيام بتحكيم أي من البحوث المقدمة.

٣. تقوم اللجنة العلمية بالتقييم الأولي للبحوث المقدمة للجائزة لاستبعاد البحوث غير المطابقة لشروط التقدم للجائزة.

٤. ترسل البحوث التي أُجيزت من اللجنة العلمية (بدون أسماء الباحثين أو أي إشارة إليهم) إلى ثلاثة من المحكمين ويُطلب من كل محكم أن يقدم تقريراً عن البحث طبقاً لمعايير التقييم المحددة.

٥. في حالة تساوي باحثين في المجموع الكلي لدرجات بطاقة المحكم، تُمنح الجائزة مناصفة بين الاثنين.

معايير تقييم البحوث من قبل اللجنة العلمية :

١. ارتباط المشكلة البحثية بموضوع الجائزة وأهدافها.

٢. قيم المواطنة الحاكمة الواردة في البحث في ضوء الإطار المفاهيمي للجائزة والمواثيق الدولية والإقليمية.

٣. المعالجة الابتكارية لقضايا المواطنة ومدى ارتباطها بالواقع العربي.

٤. الأساليب والممارسات والأنشطة المقترحة في البحث لتفعيل قيم المواطنة في التنشئة وامكانية تطبيقها.

٥. خلو البحث من أي إشارات تحض على الكراهية أو العنف أو الإساءة أو التمييز.

معايير تقييم البحوث من قبل المحكمين :

المحور الأول: القواعد العلمية والفنية للبحث.

المحور الثاني: ارتباط البحث بالسياق العربي الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

المحور الثالث: القيم والمبادئ الحاكمة التي ينطوي عليها البحث.

المحور الرابع: القيمة النظرية والتطبيقية للبحث.

تُرسل البحوث مباشرة إلى إدارة الجائزة عن طريق البريد المسجل بعلم الوصول
أو البريد السريع، أو تسلم باليد في موعد غايته ٣٠ أغسطس / آب ٢٠١٨
على العنوان التالي:

المجلس العربي للطفولة والتنمية (إدارة جائزة الملك عبد العزيز)
تقاطع شارعي مكرم عبيد ومنظمة الصحة العالمية
ص.ب: ٧٥٣٧ الحي الثامن، مدينة نصر – القاهرة ١١٧٦٢– مصر
يمكن للباحث/الباحثين في البلدان التي لا يتواجد بها خدمات بريدية مباشرة، التقدم من خلال عنوان البريد
الإلكتروني التالي: prize@arabccd.org

للمزيد من المعلومات : زوروا بوابة المجلس :
www.arabccd.org
للتواصل أو للمزيد من الاستفسارات:
prize@arabccd.org
@accdprize

King Abdul Aziz Prize
for Scientific Researches on Childhood and Development
The First Session: Citizenship Education & Socialization

prize@arabccd.org www.arabccd.org

Enriching Scientific Research for Better Human Life in the Arab World

دليل جائزة الأمير الراحل

"الملك عبد العزيز" للبحوث العلمية

في قضايا الطفولة والتنمية في الوطن العربي

"التغذية على الطفولة"

أكتوبر ٢٠١٧ – أغسطس ٢٠١٨

نشكركم على اهتمامكم بالمشاركة في جائزة الملك عبد العزيز "للبحوث العلمية في قضايا الطفولة والتنمية ونرجو لكم التوفيق

جائزة الملك عبد العزيز للبحوث العلمية
في قضايا الطفولة والتنمية في الوطن العربي
التنشئة على المواطنة

مقدمة:

يقوم المجلس العربي للطفولة والتنمية بدور محفز في مناقشة قضايا تنشئة الطفل، يجمع المعلومات التي تساعد على رؤية واقع التنشئة والبناء عليه، بوصف المجلس بيتاً للخبرة، ومصدراً للمعلومات والمعارف المتخصصة، ومنتجاً لسياسات إستراتيجية إقليمية، وواضع لسياسات وطنية تعمل على إيلاء الإعتبار الأول للمصلحة الفضلى للطفل بمؤشرات تحقيقه، ومرشداً للسياسات التي تؤثر في حياته، في كل البلدان العربية.
وبمبادرة كريمة وتوجيهات صادقة من صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز، ومن منطلق الاهتمام سعود بقضايا الطفولة والتنشئة والمواطنة باعتبارها قضايا ذات أولوية لتنشئة الطفل في البلدان العربية بغرض تكوين إطار فكري إستراتيجي لتنمية الأطفال في المجتمعات العربية، جاء اقتراح المجلس العربي للطفولة والتنمية بإنشاء جائزة في مجال البحث الاجتماعي التربوي لتأييد دراسات علمية حول قضايا الطفولة والتنمية ودعم حق الطفل في المشاركة وتعزيز التوجه نحو سياسة تربوية وثقافية للطفل وبيئة السلم، وتوفير بيئة مناسبة لتستطيب عقله، ورغبته في إعداد جيل مسلح بالعلم والمعرفة، قادر على الحفاظ على هويته العربية ومواصلة مسيرة التنمية في المجتمعات العربية.

مبررات الجائزة:

- افتقار الخطط التربوية والتعليمية إلى قواعد منهجية ثابتة، التي من شأنها تطبيق سياسة وطنية تخدم مجمل البرامج والمستهدفات الوطنية، والحفاظ على الهوية الوطنية، والعرض على امتلاك الأطفال أدوات المستقبل من خلال تعزيز مهارات البحث والنقد والتحليل لديهم، لحفظ التوازن في شخصيته.
- الاعتماد على التلقين والحفظ كوسائل وطرق تعليمية تقليدية كرست الأفكار الظلامية لدى المتعلمين، لذلك توجد ضرورة ملحة للانتقال إلى بيئة تعتمد على طرق تعليمية حديثة تتمحور حول المتعلم من خلال تشجيع التعلم الذاتي لدى الأطفال، وتحاور التفكير، وتشجيع المناقشة، وتبادل الآراء والأفكار، وتنمية القدرات الإبداعية، والبحث عن المعلومات،

والتطوير الخاصة بالتربية في مرحلة الطفولة المبكرة وبرامج الأطفال وخصوصاً من أجل تنمية قدرات الأطفال وزيادة فرص مشاركتهم.

- التصور في تفعيل سياسات الحماية الاجتماعية والاقتصادية لتضييق الفجوة الكبرى بين الفئات الاجتماعية المختلفة وبين الريف والحضر داخل الدولة الواحدة، وبين كل دولة وأخرى.
- الحاجة إلى إثراء البحث العلمي في مجال تنمية الطفولة لتحقيق المشاركة في التنمية المجتمعية بما يحقق توفير الحماية الاجتماعية وحماية حقوق الطفل في الوطن العربي من خلال تشجيع الباحثين المبدعين وتحفيزهم على العطاء في المجال البحثي المرتبط بقضايا الطفولة والتنمية.

أهداف الجائزة:

- تعميق ثقافة احترام الطفل من خلال إثراء البحث العلمي في مجالات الطفولة بما يلبي المتطلبات العربية والتحديات التي تواجهها، في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة لتعزيز المشاركة في التنمية المجتمعية بما يحقق توفير الحماية الاجتماعية وحماية حقوق الطفل من خلال تشجيع الإبداع والابتكار في المجال البحثي المتعلق بقضايا الطفل في البلدان العربية.
- دعم الباحثين الشباب بقضايا الطفولة في الدول العربية.
- تحفيز المفكرين والباحثين على الإنتاج العلمي في مجال الطفولة والتنمية لإثراء المعرفة في البلدان العربية.
- تنظيم الحوار المجتمعي حول القضايا ذات الأهمية المتعلقة بالطفل وحقوقه من خلال البحوث المقدمة.

البحوث المستهدفة:

تستهدف هذه الجائزة جميع البحوث العلمية التي تتميز بالأصالة، والتي يمكن أن تفيد العاملين في مجالات الطفولة والتنمية في البلدان العربية، من خلال الرؤى والنتائج والتوصيات والممارسات التي يمكن أن توفرها هذه البحوث بما يعمق ثقافة حقوق الطفل لدى المواطنين والمؤسسات

الندوة الثانية عشر للمواطنة

(الدورة الأولى ٢٠١٧ - ١٤٣٨هـ)

تطور الإطار الفكري للمجلس العربي للطفولة والتنمية:

لقد تراكمت خبرات الدفاع عن حقوق الطفل العربي وحمايته لدى المجلس العربي للطفولة والتنمية على مدار ما يقارب من ثلاثة عقود وبالتحديد منذ عام ١٩٨٧م . لقد نظم المجلس خلالها كثيراً من الندوات والمؤتمرات وأجرى عديد من البحوث والدراسات المتخصصة في مجال تنمية الطفل وحمايته ومشاركته وتنشئته. وفي هذا الصدد أقام المجلس عديد من الشراكات الناجحة مع المؤسسات الأهلية، والحكومية، والإقليمية، والدولية مستهدفاً دعم قدرات الطفل العربي القائم على المشاركة والتفاعل الإيجابي مع الحياة، ومتبنياً قيم المواطنة والديمقراطية والتوافق الاجتماعي والتسامح وقبول التعددية والتنوع.

لقد أعطى المجلس في عمله إلى الثانية حقوق الطفل العربية عام ٢٠٠٠م ربطاً بالتشريعات العربية والدولية الأخيرة في هذا الشأن، وفي هذا الإطار قام المجلس بتعزيز الجهود الرامية إلى دعم تنمية الطفولة وبشر ثقافة حقوق الطفل في كل الدول العربية وقد حرصت المجلس على [illegible] والتنمية والمشاركة والتمكين. وبناء على ذلك عرض المجلس من خلال تركيزه على [illegible] على مفهوم النهج الحقوقي بمكوناته الثلاث.

التطور الأول:

لقد كانت الندوة العلمية التي عقدت بالرياض في يناير ٢٠١٣م بتنظيم من اليونيسيف والمجلس حول أثر التأثير بين نظم حماية الطفل والتنمية الاجتماعية في المغرب، خلاصة لما تم في ضمن تطوير رؤية المجلس لنهج الحقوقي، حيث أدخلت الندوة مكون لسياسة الحماية الاجتماعية" إلى مفهوم الحقوق المتكاملة، فالحماية الاجتماعية هي سياج لكافة إنتهاك الحقوق.

كما عقد المجلس عدة لقاءات فكرية، أسفرت عن إصدار دراسات علمية وأدلة لبناء منهج استرشادي لسياسات حماية حقوق الطفل في العالم العربي، وبذلك اكتمل لدى المجلس دائرة فكرية حول الحقوق المتكاملة للطفل والتي تشمل سياسات الحماية الاجتماعية لأول مرة.

التطور الثاني:

بدأ التطور النوعي الثاني إبان عقد المنتدى العربي للمنظمات المجتمع المدني للمشاركة الرئيس وملتقى الأطفال العرب الأول في بيروت عام ٢٠٠٦، تحت شعار المشاركة تعني الحماية، وفي كان ذلك علامة فارقة في عمل المجلس، حيث اعتبر الملتقى وفقا للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل المشاركة حق وهدفا، ومن خلال تدريب الأطفال وإجراء تجارب المشاركة في بيروت تبين للمجلس أن المشاركة "قدرة وتمكين" فضلا عن كونها "حق وهدفا".

وبذلك تكون لدى المجلس الدائرة الفكرية الثانية وهي المشاركة وبناء القدرات والتمكين، كدائرة قائمة بذاتها، وتتقاطع وتتشابك مع الدائرة الفكرية الأولى "النهج الحقوقي المتكامل". لقد أسست الخطة الإستراتيجية الأولى للمجلس (٢٠١١ – ٢٠١٣) على أن "المشاركة حق وهدفا" والمثبت من خلال الممارسة إلى أن المشاركة أيضا "قدرة وتمكين".

التطور الثالث:

تبلور التطور الفكري الثالث في عمل المجلس من خلال الممارسة في تطبيق الخطة الإستراتيجية (٢٠١٤ – ٢٠١٦)، والتي كان عنوانها: نموذج جديد لتنشئة الأطفال في الدول العربية. تأسس على ذلك تكامل العمل مع الأطفال في بوصفهم الشركاء في ممارسة الدور الرئيسي في التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية. علاوة فارقة ثالثة في تطور الفكر المؤسس للمجلس، حيث تطور مفهوم تنمية الوعي وإيقاظ الذات "المستند إلى رؤية" لمفكر البرازيلي الراحل باولو فريري حول الدور التربوية في تحرير الإنسان". وبذلك تكون لدى المجلس الدائرة الفكرية الثالثة.

وبذلك تكون لدى المجلس ثلاثة دوائر فكرية هي:

١- النهج الحقوقي المتكامل.

٢- نهج تنمية القدرات والتمكين والمشاركة.

٣- نهج تنمية الوعي وإيقاظ الذات الإنسانية.

الدكتور
المكلف بمهام
رئيس المجلس العربي
للطفولة والتنمية

أي بيئة لأطفالنا؟

الدكتور محمد الدعمي
رئيس اتحاد الآباء الإسعافيا

نموذج تربية الأمل

لقد أخذ المجلس شعار تربية الأمل ليكون حاكما للدورات الثلاث. فالأمل مهم جدا في ظروف وطننا العربي الكبير ويتطلب اعادة النظر في أساليب التنشئة السائدة وخضوعها للدعم والتدقيق لتفتح نوافذ الحرية فيها وتخليصها من القيود التي تكبل النشء، وتحد من حركته وتفكيره، وتضعف روح المبادرة لديه.

إن مشاركة الطفل في تنمية وطنه، يتطلب جهدا تربويا له آلياته وقواعده وأساليبه، مرتكزا على الممارسة في كل جوانب حياة الطفل، من الأسرة إلى المدرسة والإعلام وأنشطة الأطفال المختلفة. ويقتضي تحقيق هذه الرؤية الواعية في نموذج التنشئة الذي يتبناه المجلس الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية الأربع"، وهي:

- "التعلم من أجل المعرفة".
- "التعلم من أجل العمل".
- "التعلم من أجل البناء".
- "التعلم من أجل العيش معا".

ويتضمن التعلم من أجل العيش معا تنمية فهم الآخر وإدراك أوجه التكامل بين البشر في ظل احترام التعددية والتفاهم والسلام والتنوع الثقافي، وهو ما يعرف بـ "التعليم/التعلم من أجل المواطنة".

مفهوم المواطنة

يشار الى المواطنة باعتبارها مكانة اجتماعية ذات طابع تاريخي، ويرتبط على مدى عدة قرون من الزمن، المجالات والأبعاد المدنية للمواطنة التي بلورتها على الصعيد في أعقاب الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ حقوق المواطنين بالحقوق الفردية مثل حرية التعبير عن الرأي، وحرية المشاركة والعدالة والمساواة أمام القانون.

أما البعد السياسي للمواطنة الذي برز للمرة الأولى خلال القرن التاسع عشر فكان يعني منح المواطنين كافة الفرص والإمكانيات اللازمة لممارسة السلطة السياسية المتاحة لهم من خلال المشاركة في الحياة السياسية في المجتمع.

وأما البعد الاجتماعي للمواطنة الذي ظهر للمرة الأولى خلال القرن العشرين فيزود المواطنين بكافة الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الرفاهية اللازمة لهم للمشاركة بشكل كامل في مجتمعاتهم الثقافية، فضلاً عن المشاركة في ثقافاتهم المدنية الوطنية.

وتشير التعريفات الحالية للمواطنة حول تحديد حقوق وواجبات بغرض إتاحة الفرصة أمام شخص معين في مكان معين. كما أنها ترتبط بشعور الفرد بعضوية مجتمعه ووطنه والاعتزاز بالانتماء إليه، وباستعداده للتضحية من أجله وإقباله بتواضع على المشاركة في أنشطة وإجراءات وأعمال تستهدف المصلحة العامة للوطن. وفي هذا السياق تعني المواطنة المشاركة الكاملة بين المواطنين والإدارة الكائن من جانب المجتمع والدولة بنطاق محدد من الحقوق والواجبات والتفاعل المتبادل بين الجانبين، والمشاركة الفاعلة والفعالة في شئون المجتمع.

وقد ارتبط المفهوم تاريخيا بالتطور في حق المشاركة في النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفاعلية ومسئولية، فضلاً عن المساواة أمام القانون، ولذلك هناك خصائص رئيسة للمواطنة تتمثل في: (١) الأصالة نحو الناس الذين يشاركونه الانتماء إلى نفس الوطن، (٢) الإخلاص والشعور الداخلي بالوجوب الانتماء بمن يعيش ضمن نطاق الوطن، (٣) الاختيار الذي يبدي فيه الفرد استماع الآراء الأخرى وإن لم تتفق مع وجهة نظره ورأيه الخاص، (٤) التقيد القوانين والأعراف السائدة في إطار حرية إبداء الرأي والنقد بالطرق الشرعية، (٥) المسئولية التي يتحمل بموجبها الفرد مسئولية فردية نحو نفسه، ومسئولية اجتماعية نحو المجتمع تؤدي الى نموه.

لقد انعكس تطور التطور التاريخي لمفهوم المواطنة على تعريفاتها المختلفة، فانتقل من الإشارة إلى نسبة الانتماء التاريخي والثقافي والحضاري إلى بلد معين والشعور بالتعلق به أكثر من غيره،

إلى وجود أبعاد جديدة تتضمن الحقوق والواجبات والمسئوليات تجاه الناس وتجاه الجماعة التي ينتمي إليها، وهذه الحقوق والواجبات لا تمارس إلا في مجتمع عادل وديمقراطي يحرص على المساواة وتكافؤ الفرص ويدعم أبناءه المختلفين من أجل ترسيخ هذا المبدأ بحمايته وفتح أفق ممارسته بدرجة تتطلع إلى المستقبل بفاعلية.

ومن منظور علم الاجتماع تعد المواطنة بمكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي، ومن ثم تعني المواطنة انتماء الإنسان إلى دولة ولد بها أو هاجر إليها، ومن هنا يكون خضوعه للقوانين الصادرة عنها وتمتعه بشكل متساو مع بقية المواطنين بالحقوق والتزامه بأداء الواجبات، وهي بذلك تمثل العلاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة.

وعلى المستوى العربي، تعد مسألة الهوية من أكثر المسائل المتنازع عليها في المنطقة العربية على مدى قرن، ففي خلال فترة القومية الإقليمية من أوائل القرن العشرين التي أنتجت أنظمة قومية في إيران وتركيا ومصر بين عامي ١٩٠٩-١٩٥٢، كان الجدل يعتبر أسئلة الهوية؛ بالمقارنة مع القومية العربية التي شكلت الأيديولوجية الرسمية في عدة بلدان عربية حيث كانت الدولة تمثل المجموعة الاجتماعية المرجعية للتعبئة السياسية؛ وعندما تساعد هذا الموقف على تشجيع المشاركة الفعالة للمواطن.

التنشئة والمواطنة:

يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عام ٢٠٠٣ إلى ارتباط أزمة المواطنة في الدول العربية المعاصرة بأساليب تنشئة الأفراد وعمليات نشر المعرفة التي تفيد إنتاج أي مجتمع والاجتماعية التي تعيق بناء المواطنة بمفهومها المعاصر، حيث تثير أساليب التنشئة والتعليم الزائدة بصورة سلبية على نمو الاستقلالية والثقة بالنفس، علاوة على زيادة السلبية وكبح جماح التساؤل والاكتشاف والتعلم.

أدت العولمة وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ارتباط الشباب في البلدان العربية بالعالم وربما أكثر من ارتباطهم بأوطانهم، حيث قربت المسافات وسهلت عمليات التواصل بين الشباب على مستوى العالم لتبادل الأفكار والمعلومات والتشبه بنماذج إنسانية عالمية، في الوقت الذي وسعت فيه الهوة بين الشباب والأجيال القديمة في كل مجتمع من المجتمعات كما أدت إلى إغراء بعض الشباب لتبني الفكر المتطرف العنيف مما يؤدي إلى إحداث تغيّر سريع عبر المجتمعات ينتج عنه اشتقاقات رئيسية بين الماضي والحاضر، وجيل

العربي يواجه عقبات هائلة في تنميته الشخصية عبر أوسع نطاق ممكن من المؤسسات الثقافية والاجتماعية الاقتصادية والسياسية. لذلك يدعو التقرير إلى بناء قدرات الشباب وترسيخ الفرص المتاحة لهم. ويعتبر أن تحقيق السلام والأمن هي المسؤولون الرئيسي والأكثر أساسيا لمستقبل جدير بالشباب.

وأشار المؤتمر الإقليمي لشرق أوسط وشمال أفريقيا للتقرير العالمي عن المواطنة العالمية والتعليم الذي عقد في الفترة من ١٥ إلى ١٦ مايو ٢٠١٢ إلى وجود ارتباط وثيق بين المواطنة والهوية الوطنية والثقافة المدنية وإدارة التنوع الثقافي والاجتماعي على أساس المواطنة العالمية في إطار تعزيز الاندماج الاجتماعي.

وفي ضوء ذلك تشير نتائج بعض الدراسات إلى أن أحد أهم المشكلات التي تواجه المجتمعات العربية تتمثل في بناء المواطنة بمفهومها المعاصر القائم على حقوق الإنسان، مما يتطلب إعادة النظر في دور النسق التعليمي في مجال إكساب قيم المواطنة من هذا المنظور، الأمر الذي يطلق عليه "التنشئة السياسية الاجتماعية" التي تعتبر أحد وسائل بناء المواطنة وأهم عملية التحول الديمقراطي. لذلك أضحت التربية على المواطنة والسلوك المدني ليس فقط تربويًا فحسب، بل هو خيار وطني استراتيجي يشارك في صيرورة بناء المجتمع الديمقراطي الحداثي. فالتركيز على ترسيخ مبادئ الحركة الحرة والتضامن للحقوق والواجبات من خلال الحث على المشاركة والمساهمة في تدبير الشأن العام.

ويوضح تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عام ٢٠٠٩ أن هناك أمور كثيرة تعمل على تهديد المواطنة مثل النزاعات والحروب والعنف التي تلحق الضرر باستقبل الشباب العربي وتحول من الصعب تطويره وتمكينه، ومع ذلك فإن هؤلاء الشباب يمكن أن يكونوا مرنين وطموحين ومبدعين، ويمكنهم بالتالي المساهمة على إعادة بناء مجتمعاتهم، وبذلك يمكنهم إيجاد الأمل

عن النفس بتطوير وتمكين أنفسهم على نحو بناء، حتى مع أن الشباب المهمشين والمعزولين للغاية يخضعون يوميًا لعنف شديد.

كما تعمل الحروب والنزاعات المسلحة واستخدام الأسلحة الكيميائية والغازات السامة الأخرى على تدمير البيئة والبنية التحتية اللازمة للحفاظ على بيئة آمنة، هذا بالإضافة إلى تغيير المعايير الاجتماعية والنظام السياسي أثناء النزاع وبعده.

المقومات الأساسية للمواطنة:

يكفل المقوم الأول في وجود مجتمع يتيح ممارسة كاملة للمواطنة، ويمنح حق الأفراد في المشاركة. ويمثل المقوم الثاني حكم مبدأ المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين والحق في المشاركة والمساءلة. أما المقوم الثالث فيعد أن الأمة هي مصدر كل الحقوق والواجبات، ويؤيد استبعاد رفض أي تحيز والتأكيد على المساواة والعدل الاجتماعي، في حين يشير المقوم الرابع إلى ضرورة أن تكون عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية للفرد التي تقوم بها مؤسسات المجتمع تحت إشراف الدولة وبسيطرتها. أما المقوم الخامس فيؤكد على تبعية الدولة للالتزام بتحقيق البرامج الاجتماعية والاقتصادية لتبشر وحدة الانتماء بجماعاته المختلفة، وحماية أمن هذه الدولة.

تحقيق التنشئة على المواطنة:

إن التغيير في العالم المعيش الإنساني يرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيير في أنساق القيم التي تعتبر من أهم المكونات لتشكيله، وهذا التغيير يعد مطلبا أساسيا لبناء الدولة المعاصرة التي تتأسس على العدالة والمساواة، فهو المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن هذه القيم تشكل المحاور الرئيسية لإعادة بناء المجتمع وتوجيهه نحو غاياته المنشودة في الحرية والعدالة والمساواة والتسامح والتنمية.

وتتضمن المواطنة ضمن معانيها المتضمنة سلوكا إيجابيا يساعد المواطنين على أن يكونوا مواطنين فاعلين، مشاركين، يتصفون بمسئولية تجاه مجتمعهم وشركائهم في المواطنة، وهو أمر تحتاج إليه الدول الديمقراطية التي لا يستطيع النظام أن يعمل بها بكفاءة دون مشاركة مواطنيها على نطاق واسع. ولكن هذا النمط من الفاعلية والمشاركة من جانب المواطنين لا ينشأ تلقائيا أو بمصادفة، بل يحتاج إلى جهد تعليمي ممنهج يشمل كل الأفراد. ومن هنا تبرز أهمية مؤسسات التنشئة في المجتمع، فللأسرة دور هام في تربية الأطفال على الوطنية والمواطنة وذلك كونها المحيط الأول الذي ينشأ فيه الطفل ويتلقى فيه معلوماته إن لم يكن كلها في سنواته الأولى، ومن خلال الأسرة يبدأ الطفل التعرف على ذاته الاجتماعية، وهذا يعتمد على إشباع حاجاته العضوية والاجتماعية عن طريق التفاعل الاجتماعي داخل الأسرة مع الآباء.

ولما كان ترسيخ قيم المواطنة يتطلب إصلاح التعليم وتزويد الأفراد بالمعارف والقيم والمهارات التي تؤهل في استعداد الطلاب للمشاركة الفاعلة وتساعدهم على التكيف مع المتغيرات ومواجهة

التحديات، فإن تعليم قيم المواطنة يتم عادة في سياق تعليم الطلاب الخبرات اللازمة لتحقيق الحياة الديمقراطية.

لذلك تعتبر المدرسة المؤسسة الاجتماعية الأساسية لتحقيق أهداف التربية على المواطنة والسلوك الحضاري من خلال غرس الثوابت الروحية والوطنية للبلاد ورموزها وقيمها الحضارية لدى جميع المتعلمين والوعي بالحقوق والمسئوليات والتدريب على ممارستها وتكليفهم من اكتساب قيم التسامح والتضامن والتعايش. كما ينبغي ألا تكرس المناهج التعليمية الخضوع والطاعة والتبعية، لكن تشجع الفكر الناقد الحر الذي يحفز الطلاب على نقد المسلمات السياسية أو الاجتماعية. وبمعنى آخر، تعيد المناهج التعليمية إنتاج القيم المجتمعية التي تعرف وتحدد طبيعة الأدوار الاجتماعية المختلفة بمجموعة المراكز التي يشغلها كل فرد. وتعد الأدوار المناسبة لكل مركز لمواجهة السياسات والاتجاهات الداخلية والخارجية التي تهدد النسيج الوطني من خلال تعزيز ثقافة المواطنة.

ولتأصيل قيم المواطنة في التنشئة ينبغي أن تقدم المدرسة أنشطة تحاكي البيئة الثقافية والاجتماعية للطفل. كما تحاكي أساليب المعيشة، والتقاليد الاجتماعية التي تدرب الأبناء لممارسة ممارسات وسلوك لدى الطفل. مما يساهم في بناء إنسان سوي يتمتع بالتوازن النفسي الذي يكون سببا في تقدمه بصحة نفسية جيدة.

وفي هذا السياق، بينت نتائج بعض الدراسات وجود فروق واضحة بشأن قيمة التسامح بين المنطقة العربية وأرجاء العالم الأخرى حيث بلغت ٦٢% في المجالات الإيديولوجية، ٤٢% في المجالات الدينية، كما بينت الدراسة أن التعددية تعزز التسامح كما هو الحال في مصر ولبنان، مما يؤكد دور المدرسة في التربية على المواطنة.

كما بينت نتائج هذه الدراسات أن الشباب أقل تسامحا من الكبار في السن، مما يبين أن الأجيال السابقة التي تلقت تعليما جيدا في مراحل تكوينها أظهرت تقدما كبيرا في قيمة التسامح الذي يرتبط إيجابيًا بمساندة الديمقراطية (حسابات فريق تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠١٦ اعتمادا على WVS 2014).

إن إدماج ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان بيداجوجيا في الحقل التعليمي، وترسيخ تلك الثقافة عبر التربية الشاملة، يضمن انسجام البيداجوجيا والتربية والثقافة مع واقع الإنسان من حيث مدى الاعتراف له بحقوقه، نظريا وتشريعيا، ومن حيث مدى احترام هذه الحقوق عمليا.

ويرتبط الثقافة ارتباطاً وثيقاً بتنمية القيم الإيجابية والفكر المستنير وقبول الآخر والاعتزاز بالتعددية ووجود قيم التسامح والتنوع والبعد عن التعصب وهو ما يمكن أن تحققه الثقافة، فهي حائط الصد الأول ضد انتشار الإرهاب والتيارات الظلامية. كما يكون للثقافة بما تتوفر من قيم دوراً إيجابي في التأثير على عملية التنشئة وما توفره من قيم ثقافية معينة مثل التعاون والعمل الجماعي والمبادرة بما ينعكس إيجابي على مواجهة التحديات التي تواجه البلدان العربية.

وتقوم الممارسات الإعلامية في صورتها الايجابية بدور قيمي في تشكيل الرأي العام من خلال الارتقاء بالبناء المعرفي والإدراكي للطفل والمساهمة في التثقيف والتوعية وحرية التعبير والحرص على أن يكون هذا الحق ملكية خاصة لكل فرد في المجتمع، بالإضافة إلى تقديم النموذج الإيجابي في كافة مجالات الحياة من خلال دعم الحرية والمساواة واحترام القوانين وغيرها من الأمور التي ينبغي أن تكون ضمن رسائل الوسائل الإعلامية المختلفة.

إن تحقيق الشراكة بين الأسرة ومؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني تنطلق من أساس مهم وهو أن التنشئة مسئولية مجتمعية مشتركة، فمسئولية تقع بشكل رئيسي على جميع مؤسسات الدولة، ومن شأن هذه الشراكة المتبادلة تفعيل مؤسسات التنشئة الاجتماعية نحو تحقيق المواطنة وبناء المجتمع المتعلم.

من هنا كان اهتمام المجلس العربي للطفولة والتنمية بوظائف أطفال تنشئة الطفل وتوفير المعلومات التي تساعد على رؤية واقع التنشئة والبناء عليه خاصة فيما يتعلق بالمواطنة كأحد القيم ذات الأولوية لتنشئة الطفل في البلدان العربية من خلال تنظيم جائزة في البحوث والدراسات الاجتماعية في مجالات تنشئة الطفل.

جائزة "الملك عبد العزيز"

للبحوث العلمية في قضايا الطفولة والتنمية

في الوطن العربي

(أكتوبر ٢٠١٧ – أغسطس ٢٠١٨)

النظام الأساسي

نشكركم على اهتمامكم بالمشاركة في جائزة الملك عبد العزيز للبحوث العلمية في قضايا الطفولة والتنمية ونرجو لكم التوفيق

النظام الأساسي

جائزة "الملك عبد العزيز"

للبحوث العلمية في قضايا الطفولة والتنمية

في الوطن العربي

مقدمة

يقوم المجلس العربي للطفولة والتنمية بدور محلل في مناقشة قضايا تنشئة الطفل، ويجمع المعلومات التي تساعد على رؤية واقع التنشئة والبناء عليه، بوصف المجلس بيتًا للخبرة، ومصدرًا لمعلومات والمعارف المتخصصة، ومنتجًا لسياسات إسترشادية إقليمية، وداعمًا لسياسات وطنية تحقق المصلحة الفضلى للطفل في كل البلدان العربية، وناصرًا لحقوق الطفل، ومرشدًا للسياسات التي تؤثر في حياته.

وبمبادرة كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز، ومن منطلق الاهتمام بسمو بقضايا الطفولة والتنشئة والمواطنة باعتبارها قضايا ذات أولوية لتنشئة الطفل في البلدان العربية بغرض تكوين إطار فكري إسترشادي لتنمية الأطفال في المجتمعات العربية، يقوم المجلس العربي للطفولة والتنمية بإنشاء جائزة في مجال البحث الاجتماعي والتربوي لتقديم دراسات علمية حول قضايا الطفولة والتنمية ودعم حق الطفل في المشاركة والحماية.

مادة (١): مبررات الجائزة

١. افتقار الخطط التربوية والتعليمية إلى قواعد منهجية ثابتة، التي من شأنها تطبيق مناهج وطنية تخدم مجمل المرامي والمستهدفات الوطنية، والحفاظ على الهوية الوطنية، والحرص على امتلاك الأطفال أدوات المستقبل من خلال تعزيز مهارات البحث والنقد والتحليل لديهم، لحفظ التوازن في شخصية الطفل.
٢. الاعتماد على التلقين والحفظ كوسائل وطرق تعليمية تقليدية كرست الأفكار الظلامية لدى المتعلمين، وكذلك هناك ضرورة للانتقال إلى بيئة تعتمد على طرق تعليمية حديثة تتمحور حول المتعلم من خلال تشجيع التعلم الذاتي لدى الأطفال، وتحفيز التفكير، وتشجيع المناقشة، وتبادل الآراء والأفكار، وتنمية القدرات الإبداعية، والبحث عن المعلومات، وتحويل القاعة

الدراسية إلى ورشة نقاش للتحاور وتبادل الأفكار والمعلومات من اجل توسيع قدرات الأطفال وزيادة فرص مشاركتهم.

٣. القصور في تفعيل سياسات الحماية الاجتماعية والاقتصاديةلتضييقالتفاوتات الكبيرة بين الفئات الاجتماعية المختلفة وبين الريف والحضر داخل الدولة الواحدة، وبين كل دولة وأخرى.

٤. الحاجة إلى إثراء البحث العلمي في مجال الطفولة في الوطن العربي لتحقيق المشاركة في التنمية المجتمعية بما يحقق توفير الحماية الاجتماعية وحماية حقوق الطفل في الوطن العربي من خلال تشجيع الإبداع والابتكار والاهتمام بالمبدعين وتحفيزهم على العطاء في المجال البحثي والمتعلق بقضايا الطفل العربي.

مادة (٢): أهداف الجائزة

١. تعميق ثقافة حقوق الطفل من خلال إثراء البحث العلمي في مجالات الطفولة بما يفيد المجتمعات العربية والتحديات التي تواجهها، في ضوء المتغيرات العالمية المتلاحقة لتحقيق المشاركة في التنمية المجتمعية بما يحقق توفير الحماية الاجتماعية وحماية حقوق الطفل من خلال تشجيع الإبداع والإبتكار في المجال البحثي المتعلق بقضايا الطفل في البلدان العربية.

٢. دعم الباحثين المتشغلين بقضايا الطفولة في البلدان العربية.

٣. تحفيز المبدعين والباحثين على الإنتاج العلمي في مجال الطفولة والتنمية والارتقاء بالطفل في البلدان العربية.

٤. تعظيم الحوار المجتمعي حول القضايا ذات الأهمية المتعلقة بالطفل وتنشئته من خلال البحوث المقدمة.

البحوث المستهدفة:

تستهدف هذه الجائزة جميع البحوث (نظرية كانت أو ميدانية أو مسحية) التي تتميز بالأصالة العلمية، والتي يمكن أن تفيد العاملين في مجالات الطفولة والتنمية في البلدان العربية، من خلال الرؤى والنتائج والتوصيات والممارسات التي يمكن أن توفرها هذه البحوث مما يعمل على تعميق ثقافة حقوق الطفل لدى المواطنين والمؤسسات.

مادة (٣): شروط التقدم للجائزة

١. تمنح الجائزة للأفراد من مواطني البلدان العربية وليس للمؤسسات.

٢. للباحث/الباحثين التقدم ببحث واحد فقط في نفس الدورة.

٣. لا تمنح الجائزة في دورتين متتاليتين لنفس الباحث/الباحثين.

٤. البحث وأفكاره ومحتواه مسئولية الباحث/الباحثين.

٥. لا تلتزم إدارة الجائزة بإعادة البحث سواء فاز أو لم يفز.

٦. لا ينظر في البحوث التي ترد بعد الموعد النهائي لتسليم البحث.

٧. لا يحق للباحث/ الباحثين الاعتراض على نتائج التحكيم.

٨. أن يتبع الباحث/الباحثين قواعد الكتابة العلمية والتوثيق (مرفق ١).

٩. أن يلتزم البحث بالمنهجية العلمية.

١٠. ألا يكون البحث المقدم مستلا بصورة مباشرة أو غير مباشرة من رسالة علمية.

١١. ألا يكون البحث قد حاز على جائزة أو درجة علمية أخرى.

١٢. ألا يكون البحث قد سبق نشره.

١٣. ألا يقل البحث عن (٧٥٠٠) كلمة.

١٤. أن يتضمن البحث توصيات تحقق الاستفادة العلمية والعملية.

١٥. يجوز للمجلس أن ينشر أي من البحوث المقدمة سواء فازت أو لم تفز، وفي هذه الحالة يلتزم الباحث بقواعد النشر.

١٦. يمكن أن تحجب الجائزة حجبا جزئيا أو كليا، لعدم توافر المعايير العلمية في البحوث المقدمة للجائزة.

١٧. يدرج اسم الباحث/ الباحثين وعنوان البحث في صفحة الغلاف ولا يدرج في متن البحث بأي شكل من الأشكال لضمان سرية التحكيم.

١٨. يدرج عنوان البحث في الصفحة الأولى من البحث بالإضافة إلى صفحة الغلاف التي تحمل اسم الباحث/ الباحثين.

مادة (٤): القيمة المالية للجائزة

تمنح جائزة "الملك عبد العزيز" للبحوث العلمية في قضايا الطفولة والتنمية في الوطن العربي خمس جوائز توزع على النحو التالي:

١) الجائزة الأولى: ستة آلاف دولار أمريكي.

٢) الجائزة الثانية: خمسة آلاف دولار أمريكي.

٣) الجائزة الثالثة: أربعة آلاف دولار أمريكي.

٤) الجائزة الرابعة: ثلاثة آلاف دولار أمريكي.

٥) الجائزة الخامسة ألفان دولار أمريكي .

بالإضافة إلى شهادة تقدير تسلم في احتفال رسمي يقام ضمن فعاليات الحفل الختامي للجائزة.

٢/ تنشر البحوث الجيدة (غير الفائزة) مقابل مكافأة مالية قدرها ٥٠٠ دولار أمريكي لكل بحث.

مادة (٥): سحب الجائزة

تسحب الجائزة من الفائز وعليه رد قيمة الجائزة إذا تبين لاحقًا:

١. أن البحث الفائز مستل من رسالة علمية أو ليس من عمل الباحث.
٢. أن الباحث قد تسلم عن البحث جائزة سابقة.
٣. أنه قد سبق نشر البحث في أي من وسائل النشر الورقية أو الالكترونية.

مادة (٦): الهيكل التنظيمي للجائزة

أولاً: أمين عام الجائزة ومهامه

١. اعتماد النظام الأساسي للجائزة بعد إقراره من اللجنة العلمية.
٢. اعتماد تشكيل اللجنة الفنية والتنظيمية واللجنة العلمية.
٣. اعتماد النتيجة النهائية للجائزة.
٤. تقديم كل ما من شأنه إثراء الجائزة

ثانيًا: اللجنة الفنية والتنظيمية ومهامها

١. التحضير والمتابعة للجائزة.
٢. الدعوة والإعداد لاجتماعات اللجان.
٣. تولي الإعلان عن الجائزة.
٤. إدارة موقع الجائزة.
٥. تلقي الأبحاث المرسلة.
٦. التنظيم المالي والإداري للجائزة.

ثالثًا: اللجنة العلمية ومهامها

١. مراجعة واعتماد ما انتهت إليه الاجتماعات التحضيرية فيما يخص:
   - النظام الأساسي والشروط العامة للجائزة.
   - الشروط الخاصة لكل دورة للجائزة.
   - معايير تقييم البحوث المقدمة.
٢. مراجعة البحوث المقدمة مبدئياً في ضوء شروط وقواعد الجائزة.
٣. اقتراح قائمة المحكمين.

٤. إعداد تقرير نهائي بالبحوث الفائزة وفقاً لنتائج التحكيم.
٥. كتابة تقرير عام عن إنجازات الدورة.
٦. اقتراح آليات الاستفادة من البحوث المقدمة بما يعزز أهداف الجائزة.

التقدم للجائزة

يرسل البحث مباشرة إلى إدارة الجائزة عن طريق البريد المسجل بعلم الوصول أو البريد السريع أو يسلم باليد على العنوان التالي:

المجلس العربي للطفولة والتنمية (إدارة جائزة الملك عبد العزيز)
تقاطع شارعي مكرم عبيد ومنظمة الصحة العالمية
ص.ب: ٧٥٣٧ الحي الثامن، مدينة نصر
القاهرة ١١٧٦٢

مرفقًا به:

- نسخة مستوفاة من بطاقة الترشح.
- خمس نسخ ورقية من البحث المقدم للجائزة ونسخة وورد إلكترونية محملة على Flash Memory.
- نسخة مطبوعة من السيرة الذاتية للمتقدم للجائزة متضمنة صور شخصية حديثة للمرشح بدلاً منها نسخة وورد إلكترونية محملة على نفس Flash Memory.
- ملخص تنفيذي.
- إقرار بعدم سبق نشر البحث أو عرضه في مؤتمر أو ندوة، أو نيله جائزة أخرى، وأن البحث ليس مستلاً من رسالة علمية.
- إقرار بقبول الجائزة في حالة منحها.
- العنوان البريدي للمرشح، ورقم هاتفه، وبريده الإلكتروني.

ملحوظة:

يمكن للباحث/الباحثين في البلدان التي لا يتواجد بها خدمات بريدية، التقدم من خلال عنوان البريد الإلكتروني التالي: prize@arabccd.org

تقييم وتحكيم البحوث الخاصة بالدورة الأولى
(التنشئة على المواطنة)

آلية التحكيم:

١. يتم اختيار المحكمين في كل دورة من قبل اللجنة العلمية من المتخصصين في موضوعات الجائزة من ذوي الخبرة، والكفاءة، ويتم تكليفهم من قبل أمين عام الجائزة.

٢. لايجوز لأي من المشاركين في إدارة الجائزة ونجالها التقدم للجائزة أو القيام بتحكيم أي من البحوث المقدمة.

٣. تقوم اللجنة العلمية بالتقييم الأولي للبحوث المقدمة للجائزة لاستبعاد البحوث غير المطابقة لشروط التقدم للجائزة .

٤. ترسل البحوث التي أجيزت من اللجنة العلمية (بدون أسماء الباحثين أو أية إشارة إليهم) إلى ثلاثة من المحكمين ويطلب من كل محكم أن يقدم تقريرا عن البحث طبقا لمعايير التقييم المحددة (مرفق٢).

٥. في حالة تساوي باحثين في المجموع الكلي لدرجات بطاقة المحكم، تمنح الجائزة مناصفة بين الإثنين.

مهام المحكمين:

٢. قراءة البحوث المقدمة للجائزة قراءة نقدية.

٣. تقييم البحث في ضوء معايير التقييم.

٤. تقديم تقرير موجز يوضح فيه مبررات نتائج التقييم (الدرجات المسندة).

٥. تقدم التقارير لمقرر اللجنة العلمية لعرضها على اللجنة.

معايير تقييم البحوث من قبل اللجنة العلمية

م	معايير التقييم	٥	٤	٣	٢	١
١	ارتباط المشكلة البحثية بموضوع الجائزة وأهدافها.					
٢	قيم المواطنة الحاكمة الواردة في البحث في ضوء الإطار المفاهيمي للجائزة والمواثيق الدولية والإقليمية.					
٣	المعالجة الابتكارية لقضايا المواطنة ومدى ارتباطها بالواقع العربي.					
٤	الأساليب والممارسات والأنشطة المقترحة في البحث لتفعيل قيم المواطنة في التنشئة وامكانية تطبيقها.					
٥	خلو البحث من أية إشارات تحض على الكراهية أو العنف أو الإساءة أو التمييز.					
	مجموع الدرجات المتحصل عليها من ١٠٠					

يحال البحث للجنة التحكيم حال حصوله على ٧٠ درجة كحد أدنى بما يعادل ٧٠٪

مرفق (١): قواعد كتابة البحوث

شكل الكتابة Style of writing

- يكتب البحث على ورق A4 بوضع رأسي. والهوامش عادي Normal.
- ترقم جميع الصفحات في منتصف تذييل الصفحة.
- يستخدم للكتابة باللغة العربية خط Simplified Arabic 14 Normal والعناوين الرئيسية في وسط الصفحة بنط ١٢ خط ثقيل Bold والعناوين الجانبية 14 Bold.
- يستخدم لكتابة المصطلحات باللغة الإنجليزية خط Times New Roman 14 والعناوين الرئيسية في وسط الصفحة بنط ١٢ خط ثقيل Bold والعناوين الجانبية 14 Bold.
- ينبغي أن تكون المسافات بين السطور مسافة واحدة Single space، وبين الفقرات تعداد نقطي قدره ست نقاط (٦ نقاط). لذلك لاداعي لترك مسافة في بداية كل فقرة.
- تستخدم نظم الترقيم المختلفة في ترقيم العناوين الجانبية الرئيسية والفرعية، تبدأ بـ أولا، ثم ثانيا، ثم ثالثا، وهكذا، وتحت أولا تستخدم الأرقام ١، ٢، ٣، وهكذا، وتحت رقم ١، تستخدم الـ Bullets بأشكالها المختلفة (الدائرية السوداء أولا، ثم المربعة السوداء).
- ينبغي الالتزام بوضع الهمزات فوق أو تحت الألف المكسورة عدا ألف الوصل.
- ينبغي أن تكون الأسطر متساوية من الهامشين Justified.
- كقاعدة عامة، لا تترك مسافة قبل علامات الترقيم وتترك مسافة واحدة بعد العلامات. ولا تترك مسافات داخل الأقواس.
- إذا كان المصطلح المراد كتابته اختصار له غير متداول، يكتب المصطلح كاملا ويكتب الاختصار بين قوسين في المرة الأولى، وفي المرات التالية يكتفى بذكر الاختصار. وإذا كان المصطلح متداول، يكتب الاختصار فقط.
- يتم ترقيم الأشكال (أو الجداول) على مدار الوثيقة، ويكتب عنوان الشكل (أو الجدول) بخط ١٢ Bold غير مائل (يبدأ العنوان من أول الشكل وينتهي السطر بنهاية الشكل، ثم يستكمل في الأسطر التالية). ولا يتم تقسيم الجدول على صفحتين. كما تكتب النتائج داخل الجدول بخط ١٢.

كتابة المراجع References

- تكتب المراجع العربية محاذية من جهة اليمين فقط Right Justified ويكون الجانب الأيسر غير محاذي Unjustified، والعكس عند كتابة المراجع الأجنبية سواء في الهوامش أو في القائمة النهائية.
- لا يقسم مرجع واحد على صفحتين، بينما يكتب المرجع كاملاً في صفحة واحدة، وذلك في القائمة النهائية.
- يتم التوثيق بالاسم الأول للمؤلف في المراجع العربية وكذلك الأجنبية في الهامش السفلي لكل صفحة. وبالاسم الأول للمراجع العربية وباسم العائلة Last name بالنسبة للمراجع الأجنبية في القائمة النهائية.
- يتبع نظام الـ APA في كتابة المراجع، عدا ما سبق ذكره في النقطة السابقة.

مرفق (٢)

جائزة "الملك عبد العزيز"

للبحوث العلمية في قضايا الطفولة والتنمية في الوطن العربي

تقرير التحكيم

عنوان البحث: _____

الدرجة النهائية (من ١٠٠): _____

اسم المحكم: _____

الوظيفة: _____

التوقيع: _____

تاريخ تحرير التقرير: _____

رقم البحث: _____

اسم المحكم: _____

تاريخ الإرسال: _____

بطاقة معايير تقييم المحكمين

م	المعايير	تقدير الدرجات				
		٥	٤	٣	٢	١
	المحور الأول: القواعد العلمية والفنية للبحث					
١	مشكلة البحث وتساؤلاته محددة تحديداً واضحاً.					
٢	مناسبة منهجية البحث للمشكلة وأسئلتها.					
٣	سلامة اللغة ووضوح العبارات وجودة العرض.					
٤	ترتبط المعلومات والأفكار المتضمنة بالمشكلة البحثية وأسئلتها.					
٥	يرتبط تحليل البيانات والأفكار بالأدبيات والمراجع المناسبة لموضوع البحث.					
٦	تم استخلاص النتائج التي توصل إليها الباحث بطريقة علمية من التحليلات التي قام بها الباحث/ الباحثين.					
٧	يرتبط تفسير البيانات والأفكار بالنتائج المستخلصة من البحث.					
٨	القيمة العلمية لنتائج البحث في تطوير المعرفة في مجال المواطنة.					
٩	يتميز البحث بالأصالة والموضوعية.					
١٠	حداثة المراجع التي تم الاستعانة بها.					
الدرجة المتحصل عليها في المحور الأول من ٥٠						

م	المعايير	تقدير الدرجات				
		٥	٤	٣	٢	١
	المحور الثاني: ارتباط البحث بالسياق العربي الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي					
١	يعكس التحليل نظرة واقعية فعلية للسياق العربي الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي.					
٢	عرض الباحث ينطوي على تحليل للتحديات وفرص المواطنة في الوطن العربي.					
٣	موثوقية النتائج وإمكانية تطبيقها واقعياً لتعظيم قيم ومبادئ المواطنة في الوطن العربي.					
٤	ارتباط التوصيات بالتحديات والفرص التي يراها الباحث في الوطن العربي.					
الدرجة المتحصل عليها في المحور الثاني من ٢٠						

م	المعايير	تقدير الدرجات				
		١	٢	٣	٤	٥
المحور الثالث: القيم والمبادئ الحاكمة التي ينطوي عليها البحث						
١	مدى اتفاق القيم والمبادئ المؤسسة للمواطنة التي يتعرض لها البحث بالقيم والمبادئ المتعارف عليها في المواثيق والاعلانات الوطنية والإقليمية والدولية.					
٢	مدى اتساق وعدم تناقض القيم والمبادئ التي يتعرض لها سياق البحث بصورة صريحة أو ضمنية.					
٣	يقدم البحث رؤية واضحة ومتسقة للمواطنة تتناسب مع طبيعة الفرص والتحديات التي يعيشها الوطن العربي.					
الدرجة المتحصل عليها في المحور الثالث من ١٥						

م	المعايير	تقدير الدرجات				
		١	٢	٣	٤	٥
المحور الرابع: القيمة النظرية والتطبيقية للبحث						
١	مدى تضمن البحث أفكاراً نظرية جديدة في مجال المواطنة.					
٢	دور البحث في تفعيل الاهتمام بقضايا المواطنة لدى الباحثين والمنشغلين بقضايا المواطنة في الوطن العربي.					
٣	يشير البحث إلى مفهوم ومعنى شامل للمواطنة يتضمن جميع الفئات المقصورة من نزعات التعصب والتطرف في الوطن العربي.					
الدرجة المتحصل عليها في المحور الرابع من ١٥						
الدرجة النهائية للبحث من ١٠٠						
مجموع الدرجات النهائية من ١٠٠						
اسم المحكم						

تقرير عام عن تقييم البحث

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

اسم المحكم:

التوقيع: